

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧١٧٨

الثلاثاء، ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أوه جون (جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بانكين
	الأرجنتين السيدة بير سيفال
	الأردن السيد عميش
	أستراليا السيد كوينلان
	تشاد السيد شريف
	رواندا السيد ندوهونغيري
	شيلي السيد باروس ميليت
	الصين السيد وانغ مين
	فرنسا السيد أرو
	لكسمبرغ السيدة لوكاس
	ليتوانيا السيدة كازاراغينه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1440406 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أوسكار فرنانديث - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فرنانديث - تارانكو.

السيد فرنانديث - تارانكو (تكلم بالإنكليزية): منذ المناقشة المفتوحة التي عقدت في ٢٩ نيسان/أبريل بشأن الحالة في الشرق الأوسط (انظر S/PV.7164)، وصلت الجهود السياسية الرامية إلى تحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض إلى طريق مسدود. ومن المهم استمرار الجهود الدولية لتهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية.

يذكر أعضاء المجلس أنه في أعقاب الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وجه الأمين العام نداء إلى جميع الأطراف المعنية، والمجتمع الدولي على حد سواء، لاستخدام الوقت بشكل بناء، من أجل إيجاد مسار جدي للمضي قدماً، خشية أن يؤدي استمرار الجمود إلى زيادة عدم الاستقرار، ويلحق الضرر بإمكانية تحقيق حل الدولتين. كما حث أيضاً الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، على التحلي بالحكمة وتفادي اتخاذ خطوات من جانب واحد، في محاولة لإقناع كل منهما الآخر من جديد بأنه شريك فيما يخص تحقيق السلام. كما تجسد ذلك في استنتاجات

مجلس الاتحاد الأوروبي الصادرة مؤخراً في ١٢ أيار/مايو، التي سلطت الضوء على الشراكة الخاصة المتميزة التي اقترحها الاتحاد الأوروبي، وحثت الطرفين على إيجاد القوة السياسية اللازمة لتحديد أرضية مشتركة كي تستؤنف العملية.

وفي غضون ذلك، تواصلت المناقشات بشأن تنفيذ اتفاق الوحدة فيما بين الفصائل الفلسطينية التي أبرم في ٢٣ نيسان/أبريل بين منظمة التحرير الفلسطينية وحماس. وفي ٥ أيار/مايو، عقد الرئيس عباس والقائد السياسي لحماس اجتماعاً في الدوحة لمناقشة تفاصيل جوانب ذلك الاتفاق. وحل بغزة مسؤولو منظمة التحرير الفلسطينية في ١٤ أيار/مايو للغرض ذاته. وتشكيل حكومة فلسطينية وطنية توافقية تتألف من التكنوقراطيين ما زال على رأس أولويات الاتفاق.

ولا تزال الأمم المتحدة تؤيد المصالحة فيما بين الفصائل الفلسطينية، لكنها تلاحظ أنه من الأهمية بمكان أن تؤكد مجدداً لجميع الفصائل ضرورة امتثال هذه الحكومة القادمة للالتزامات لمنظمة التحرير الفلسطينية المتمثلة في الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، والتقييد بالاتفاقات السابقة. كما أعرب الاتحاد الأوروبي مجدداً عن تأييده للحكومة الوطنية التوافقية المحتملة في نتائج مجلسه شريطة أن تتقيد بالمبادئ الواردة في الخطاب الذي ألقاه الرئيس عباس في القاهرة، في ٤ أيار/مايو ٢٠١١. وإذا تم الوفاء بهذه الشروط، فإننا نأمل أن يساعد المجتمع الدولي هذه الحكومة على وضع خطة إيجابية لمواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية الصعبة، لا سيما في غزة.

وفي أعقاب إيداع دولة فلسطين لدى الأمين العام في نيسان/أبريل صكوك الانضمام إلى عدد من المعاهدات الدولية، لقد دخلت حيز النفاذ خمس معاهدات من بين المعاهدات التسع الرئيسية في مجال حقوق الإنسان علاوة على بروتوكول من البروتوكولات الأساسية. والجهود الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ستدخل

صارم بالمبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب مسؤولي إنفاذ القانون.

وأدت هجمات المستوطنين إلى جرح أربعة فلسطينيين، بمن فيهم طفل، وإلى إلحاق الضرر بالممتلكات الفلسطينية، بما فيها ٢٨٣ شجرة. وفي حادثين منفصلين في ٥ و ٩ أيار/مايو، على الترتيب، رشت كتابات غرافيتي معادية للعرب والمسيحيين على أسوار كنيسة نوتردام وكنيسة سانت جورج في القدس.

والهجمات الفلسطينية، معظمها برمي الحجارة وقنابل المولوتوف، أدت إلى جرح مستوطنين، بمن فيهما طفل، وأضرار مادية بست مركبات.

وتواصل عمليات الهدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ هدمت ٢٦ بناية، بما فيها عشر إقامات، وتشريد ٤٨ فلسطينياً، بمن فيهم ٣٠ طفلاً. وفي تطور منفصل مخيف، أصدرت السلطات الإسرائيلية في ٢٨ نيسان/أبريل أوامر الطرد لما لا يقل عن خمس من الأسر الفلسطينية الـ ١٢ من تجمعات البدو والرعاة الذين يعيشون في بلدة سطح البحر قرب الخليل. ولم تستجب الدولة الإسرائيلية بعد للأمر المؤقت الصادر عن المحكمة الإسرائيلية في ٤ أيار/مايو. كما نشعر بالقلق إزاء عمليات الهدم في منطقة "معالي أدوميم"، بما في ذلك في ٩ أيار/مايو. ومنذ بداية هذا العام، أبلغ عن ١٣ حادث هدم في هذه المنطقة الحساسة، مما يزيد على مجموع ١١ حادثاً المسجلة في المنطقة ذاتها خلال الأعوام الأربعة السابقة، ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣.

إن استمرار النشاط الاستيطاني، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة، غير قانوني بموجب القانون الدولي، وهو يقوض الأمل في التوصل إلى حل الدولتين. وفي ١٤ أيار/مايو، بدأت السلطات الإسرائيلية بهدم مبان في المستطونة غير

حيز النفاذ في ٢ تموز/يوليه. وتشيد المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالتزام دولة فلسطين بالتقيد بمعايير القانون الإنساني الدولي الواردة في هذه المعاهدات، والتواصل مع ما يتصل بها من هيئات معنية بحقوق الإنسان منشأة بموجب المعاهدات، التي ترصد تنفيذها.

ولئن كانت الاتجاهات المقلقة متواصلة في الميدان، فإننا نلاحظ أن الطرفين قد تجنبنا مزيداً من التصعيد خلال هذه الفترة الحرجة، على الرغم من الخطاب غير المجدي من أوساط مختلفة. فقد حولت إسرائيل ٤٦٣ مليون شيكل من إيرادات الضريبة على القيمة المضافة إلى السلطة الفلسطينية بعد أن خصمت منها ١٢٠ مليون شيكل مقابل مدفوعات تكلفة الماء والكهرباء.

وفي الضفة الغربية، قامت قوات الأمن الإسرائيلية بما مجموعه ٢١٩ عملية بحث وإيقاف. وألقي القبض على ٣٣١ فلسطينياً في المجموع، وقتل فلسطينيان وجرح ١٤٦، بما في ذلك أثناء المواجهات خلال المظاهرات احتجاجاً على الحجز. كما جرح ثمانية أفراد من قوات الأمن الإسرائيلية. ومن بين هذه المواجهات، وقعت أكبرها في ١٥ أيار/مايو، خلال مظاهرات الفلسطينيين تخليداً للذكرى السنوية السادسة والستين لما يسمونه "يوم النكبة"، التي أدت إلى مواجهات مع قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية. وقتل شابان فلسطينيان كانا يرميان بالحجارة، بعد إطلاق النار عليهما، وجرح ٢٣ آخرين، بمن فيهم من قتل رمياً بالرصاص. ومما يثير القلق البالغ أن المعلومات الأولية تشير على ما يبدو إلى أن الفلسطينيين المقتولين كانا غير مسلحين ولم يشكلا أي تهديد مباشر، على ما يبدو. والأمم المتحدة تدعو إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف من جانب السلطات الإسرائيلية في الوفايتين، وتحث إسرائيل على كفالة تقيد قوات الأمن لديها على نحو

وتحسين البنية التحتية الحاسمة، مثل شبكات المياه والصرف الصحي. ونكرر دعوتنا إلى اتخاذ خطوات فورية للمساعدة في تحسين الأحوال وكفالة الفتح الكامل للمعابر إلى غزة، بما في ذلك رفع، للسماح بالتجارة المشروعة وتنقل الناس.

كما تسلط الحالة الراهنة الضوء على ضرورة المضي قدما صوب حل هيكلي مستدام لمشاكل غزة في مجال الطاقة. فمحطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة، التي تواجه ما يشبه الإغلاق كل شهرين، ما زالت تعمل بفضل تبرع قطري آخر بقيمة ٣٢ مليون دولار لتزويد المحطة بالوقود الصناعي. ومن المتوقع أن يمكن التبرع القطري محطة غزة لتوليد الكهرباء من الاستمرار في العمل حتى منتصف حزيران/يونيه. وفي غضون ذلك، تم تنفيذ هبة لسد الفجوات التمويلية التي منحتها الحكومة التركية بغية إستكمال الاحتياطي الموقعي الخاص بالمنشآت الحيوية للصحة والمياه. وسيتهيء العمل في حزيران/يونيه هبة مماثلة قدمها البنك الإسلامي للتنمية. ونناشد المانحين أن يهبوا إلى استدامة شبكة الأمان هاته بغية الاستجابة لاحتياجات غزة من الكهرباء، التي ستزايد مع اقتراب أشهر الصيف.

وفي غضون ذلك، نرحب باستئناف ١٠ مشاريع بناء تقوم بها الأمم المتحدة، بقيمة نحو ١٤ مليون دولار، فضلا عن الموافقة على مشروع إسكاني تقوم به الأونروا في رفع قيمته نحو ١٧ مليون دولار. وما وهناك ستة مشاريع حصلت على الموافقة الأولية، قيمتها ١٢ مليون دولار، ما زالت متوقفة. وعلاوة على ذلك، لم توافق حكومة إسرائيل بعد على ما يقدر بـ ١٠٥ ملايين دولار من مشاريع البناء. ومجمل القول، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لمعالجة احتياجات غزة الإنسانية والإنمائية والتخفيف من الأحوال المتردية للسكان المدنيين، بما في ذلك زيادة القدرة على التنبؤ بعملية موافقة الحكومة الإسرائيلية على المشاريع.

القانونية "معالي ربحافام"، قرب بيت لحم بعد فشل محاولات الإخلاء الطوعي.

وما زلنا قلقين إزاء أحوال نحو ١٢٥ أسيرا فلسطينيا، بمن فيهم نحو ٩٠ معتقلا في إطار الاحتجاز الإداري، بمن فيهم العديد من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، في السجون الإسرائيلية، الذين لا يزالون في إضراب عن الطعام منذ ٢٤ نيسان/أبريل احتجاجا على سياسية إسرائيل للاحتجاز الإداري. وفي ٨ أيار/مايو، قام نحو ١٠٠ ٥ من الأسرى الفلسطينيين الآخرين بخوض إضراب عن الطعام ليوم واحد تضامنا مع المعتقلين قيد الاحتجاز الإداري. وما زال موقف الأمين العام هو أن المعتقلين قيد الاحتجاز الإداري ينبغي محاكمتهم أو الإفراج عنهم بدون تأخير.

وفي غزة، كانت الحالة هادئة نسبيا مقارنة بالفترات المشمولة بالتقرير الأخيرة. غير أن الفلسطينيين أطلقوا ثلاثة صواريخ على إسرائيل. وفي ٢ أيار/مايو، أفيد بأن مقاتلين فلسطينيين أطلقوا النار على دورية عسكرية إسرائيلية قرب الحاجز الحدودي، ردت بالمثل. ولم ينجم عن أي من هذه الحوادث إصابات أو أضرار. وفي حوادث منفصلة، أفيد بأن القوات الإسرائيلية أطلقت النار ستة فلسطينيين وأصابتهم بجراح قرب الحاجز الحدودي، بمن في ذلك خمسة مدنيين ومقاتل واحد، مما تسبب في جرح أربعة صيادين فلسطينيين.

وفي الوقت ذاته، ما زالت الحالة الاقتصادية والإنسانية المتردية نتيجة لاشتداد صرامة نظام الدخول وازدياد العنف تأثير بالغ القلق. فمعدل البطالة بلغ ٤١ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٤، أي زيادة قدرها ١٠ في المائة مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٣. ومما يثير الانزعاج أن ٦٦ في المائة من السكان النشطين اقتصاديا المتراوحة أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ سنة من أبناء غزة يعانون البطالة منذ بداية عام ٢٠١٤. وتظل غزة بحاجة ماسة للمواد اللازمة للإبقاء على الخدمات الأساسية

وفي تطور منفصل، أعدم في غزة فلسطينيان، أحدهما مدني، في ٧ أيار/مايو. وأفيد بأنهما أدينا استنادا إلى الادعاء المتمثل في أنهما كانا يتعاونان مع إسرائيل.

وقد نُفذت عمليات الإعدام دون موافقة الرئيس عباس، على النحو المطلوب في القانون الفلسطيني. ولدينا شواغل خطيرة فيما يتعلق بعدم مراعاة الأصول القانونية، واستخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين، وعدم الامتثال للمعايير الصارمة للمحاكمات العادلة في غزة، والادعاءات المتعلقة بإساءة المعاملة والتعذيب أثناء عمليات الاستجواب للأشخاص الذين حُكم عليهم بالإعدام في وقت لاحق. وتحت الأمم المتحدة سلطات الأمر الواقع في غزة على فرض وقف اختياري فوري على تنفيذ عمليات الإعدام.

وقُدِّمت إحاطة إعلامية إلى أعضاء المجلس بشأن التطورات في لبنان في ٦ أيار/مايو. وأود الإشارة إلى أن فترة شهري الانتخابات الرئاسية قد بدأت هناك في ٢٥ آذار/مارس. وقد نظم رئيس البرلمان بري عقد أربع جلسات برلمانية حتى الآن لأغراض الانتخاب. في الجلسة الأولى، لم يحصل أي من المرشحين حصل على العدد المطلوب من الأصوات. أما في الجلسات اللاحقة التي كان آخرها في ١٥ أيار/مايو، فلم يكن هناك نصاب قانوني، وبالتالي لم يجر التصويت. إن فترة ولاية الرئيس سليمان، الذي أقر المجلس بقيادته في الأوقات العصيبة، تنتهي في ٢٥ أيار/مايو. وشدد أعضاء المجلس في الماضي على أهمية الانتخابات الناجحة في لبنان من أجل استمرارية مؤسسات الدولة.

في ١١ أيار/مايو، أكد المنسق الخاص للأمم المتحدة، في بيان أدلى به بالنيابة عن مجموعة الدعم الدولية للبنان، على أن العملية ينبغي أن تكون مملوكة تماما للبنانيين وبدون تدخل أجنبي، ولكنه شدد بالمثل على الاهتمام الشديد من المجتمع الدولي بالاختتام الناجح لها في الوقت المحدد ووفقا

للممارسة الدستورية. وأغتنتم هذه الفرصة لكي أكرر تلك الدعوة. ويحدونا الأمل في أن أعضاء البرلمان سيشاركون مشاركة كاملة في الأيام المقبلة لكي ينتخبوا الرئيس بحلول الموعد المحدد في القانون. من المهم لأغراض الثقة والاستقرار في لبنان أن يتم تفادي حدوث فراغ في الرئاسة.

ولا تزال الخطة الأمنية التي وافقت عليها حكومة رئيس الوزراء تمام السلام تسهم في تحسن الحالة الأمنية في طرابلس وسهل البقاع، على الرغم من استمرار الحوادث المرتبطة بالصراع الدائر في سوريا بالقرب من الحدود، ولا سيما في منطقة عرسال.

بالإضافة إلى ذلك، هناك حوادث عنف وقعت في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. ففي ٧ نيسان/أبريل، وقعت اشتباكات في مخيم الميَّة وميَّة أدت إلى سقوط ثمانية قتلى. ويومي ٩ و ٢١ نيسان/أبريل، وقعت حوادث قُتل فيها شخصان على يد مسلحين في مخيم عين الحلوة. في ١٢ أيار/مايو، وقع مزيد من الاشتباكات بين الجماعات المسلحة في المخيم.

وبقيت الحالة هادئة نسبيا في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على طول الخط الأزرق. إن تعاون الطرفين الوثيق مع قوة الأمم المتحدة خلال هذه الأوقات العصيبة والجهود المتواصلة في ذلك الصدد يكتسيان أهمية في الحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق. وتتوصل انتهاكات إسرائيل للمجال الجوي اللبناني بصورة تكاد تكون يومية.

استمع المجلس في الأسبوع الماضي إلى إحاطة إعلامية مستفيضة بشأن سوريا من الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي، ولذا فإنني لن أكرر رسائله الواضحة. ومع ذلك، فإن الاشتباكات الجارية في الجولان، في الأجزاء الوسطى والجنوبية من المنطقة الفاصلة تؤكد على عدم استقرار الحالة. في ٨ أيار/مايو، اندلع قتال عنيف بين القوات المسلحة السورية وعناصر

الأشهر التسعة الماضية. ولا يزال الأمين العام ملتزماً بالعمل مع الأطراف والشركاء الدوليين من أجل إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها، وإحلال السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية. وتقع المسؤولية على عاتق الجانبين بعدم اتخاذ خطوات من جانب واحد، الأمر الذي سيزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى تحقيق العودة إلى المفاوضات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فرنانديث - تارانكو على بيانه.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.
رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

مسلحة من المعارضة إلى الشرق من القنيطرة، في موقع قريب نسبيا من بوابات العبور بين الجانبين ألفا وبرافو، مما يشكل خطرا أكبر على وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. في إطار هذه الاشتباكات، سقطت قذائف الدبابات والمدفعية عبر خط وقف إطلاق النار. لم يكن هناك أي رد من جانب ألفا. وتحمل هذه التطورات في ثناياها إمكانية تصعيد الحالة بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وتعرض وقف إطلاق النار بين البلدين للخطر.

وفي الختام، ذكر السيد سيري مجلس الأمن في الشهر الماضي أنه، بدون وجود أفق سياسي موثوق به، فإننا نعرض نموذج أوسلو لخطر حقيقي (انظر S/PV.7164) ومع ذلك، لا يمكننا أن نسرّع بعودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات بدون وضع بارامترات مناسبة. إن التوقف الحالي في المحادثات يتيح المجال لكلا الطرفين كي ينظرا في خطوئهما المقبلة، مستفيدين من المشاركة المكثفة من جانب الولايات المتحدة خلال